

## السيد فيليب كيرش\*

أود أن أشكر الجمعية على تنظيمها لهذه الاحتفالات. وأود أيضا أن أشكر الأمم المتحدة على سماحها لنا باستخدام أماكنها اليوم؛ هذا المبنى ذاته الذي اقترحت فيه جمهورية ترينيداد وتوباغو بإيعاز من آرثر روبنسون، على الجمعية العامة إنشاء محكمة جنائية دولية. ومنذئذ ومؤستنا في تعاون وثيق يجسده وجودنا اليوم في مقر الأمم المتحدة للاحتفاء بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

ولنا جميعا كل الحق في تهنئة أنفسنا بهذه الذكرى العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي. فبالنسبة للأمم المتحدة، يمثل هذا التاريخ تتويج ٥٠ عاما من الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. أما بالنسبة للدول، يجسد هذا التاريخ إنجازا رائعا للدبلوماسية الدولية. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي خاضت حملة من أجل إنشاء هذه المحكمة، يعد هذا التاريخ شاهدا على قدرة المجتمع المدني على تعبئة القوى السياسية على أعلى مستوى. وبالنسبة لضحايا أبشع الجرائم، يجسد هذا التاريخ حقهم في العدالة. وبالنسبة لنا جميعا، يشكل هذا التاريخ منعطفا في الكفاح ضد الإفلات من العقاب على أبشع الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

لقد كان اعتماد نظام روما الأساسي لحظة تاريخية. ذلك أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كان ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة منذ الأربعينيات. غير أن إنشاءها استغرق ٥٠ سنة بسبب الحرب الباردة. ومع ذلك، كانت المحكمة في تلك الحقبة ضرورة كما هي اليوم. ولقد أثبتت لنا الأحداث التي وقعت في جميع أنحاء العالم في مناسبات عديدة العواقب الوخيمة التي يخلفها الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

فبدون آلية فعالة تتيح محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، أمعن هؤلاء في جرمهم دونما خوف وحرُم الضحايا إنصاف العدالة لهم. فتزعزع الاستقرار في مناطق بكاملها ولاقت مجتمعات خارجة لتوها من النزاع صعوبات في تحقيق المصالحة.

وأمام عدم كفاية المؤسسات السياسية القائمة من أجل حل هذه المشاكل، تعين إنشاء مؤسسة مختلفة لتمثل أمامها مرتكبو أبشع الجرائم ليُسألوا عما ارتكبوه. ويُفترض أن تكون هذه المؤسسة عالمية النطاق، وتستفيد من الدعم الكبير للمجتمع الدولي. وأهم من ذلك، يُفترض في أي عمل من أعمال هذه المؤسسة أن يجسد التقيد الصارم بأولوية القانون.

ورغم العقبات السياسية لتلك الحقبة، لم ييأس المجتمع الدولي ولا كف عن بذل جهوده: إذ واصلت الدول والأمم المتحدة إلى جانب المجتمع المدني العمل على إنشاء محكمة جنائية دولية. وقد تم لهم ذلك باعتماد نظام روما الأساسي في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨.

\* رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد عشر سنين على روما، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية واقعا وتعمل بكامل طاقتها. وبانضمام سورينام، تكون ١٠٧ دول قد صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه. وأحيلت أربع قضايا إلى المحكمة. والمدعي العام بصدد إجراء تحقيقات وقد بدأ في القضايا حسب كل حالة. وأصدر القضاة اثني عشر أمراً بالتوقيف. وسلمت الدول أربعة مشتبه بهم إلى المحكمة. ويشارك الضحايا في الإجراءات. وبدأ الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي تديره خمس شخصيات بارزة وترأسه السيدة سيمون فيل، في تمويل مشاريعه الأولى. ورغم ذلك، ما زلنا في البداية من نواح عديدة. إذ لم نبدأ إلا في إدراك إمكانات المحكمة الجنائية الدولية. وستشهد السنوات القادمة استمرار تطور المحكمة وكامل نظام روما الأساسي. ومهما كان المستقبل، يظل دور المحكمة دائماً كما المحكمة نفسها. وتمثل ولايتها الدائمة في إجراء تحقيقات وإجراءات قضائية عادلة ومستقلة ونزيهة في تقيد صارم بنظام روما الأساسي. ومع الوقت، ستنشئ المحكمة هيئة فقهية، لحل جميع المسائل التي تركها نظام روما الأساسي مفتوحة وبالتالي زيادة فعالية الإجراءات. وستواصل أعمال حقوق الضحايا فيما يخص المشاركة في الإجراءات.

وستعالج المحكمة في الوقت المحدد المسائل المتعلقة بجبر الضحايا. وستحترم مبدأ التكامل. وستحمي الضحايا والشهود في حالات النزاع. وبطبيعة الحال ستواصل دائما العمل على احترام حقوق المتهمين على أكمل وجه.

والحكمة عازمة على القيام بهذه المهام على أعلى مستوى. غير أن نجاحها يتوقف في نهاية المطاف على من أنشأها وحدد ولايتها ووضع حدودا لعملها.

أولا، ينبغي القيام بمزيد من العمل لتحقيق عالمية التصديق على نظام روما الأساسي حتى تكون للمحكمة التغطية العالمية الحقيقية التي تصورها مؤسسوها.

ثانيا، سيصبح التعاون العملي بين الدول والمنظمات الدولية أكثر أهمية، لا سيما فيما يخص اعتقال المشتبه بهم، وحماية الشهود وإنفاذ الأحكام. فالدول الأطراف ملزمة بامتنال طلبات المحكمة، لكن بإمكان جميع الدول والمنظمات المساعدة في عمل المحكمة. وفي هذا السياق، أشكر الأمين العام على التزامه الشخصي إزاء المحكمة وعلى دعم الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمسؤولين سيغادران منصبهما وهما السيد نيكولا ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، والسيد جان-ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لحفظ السلام، على إسهامها طيلة فترة ولايتهما.

ثالثا، ستزداد الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي والتأييد العام. فكل بيان دعم للمحكمة - سواء أصدر عن الدول، أم المنظمات غير الحكومية، أم الجمعية العامة، أم مجلس الأمن - يساعد في تعزيز التعاون مع المحكمة وامتثال قراراتها القضائية. وبقدر ما كانت الظروف أصعب، كان الدعم أهم.

رابعاً، وهو الأهم، يجب على الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مواصلة احترام الولاية القضائية المستقلة للمحكمة ودعمها والدفاع عنها. ذلك أن فعالية المحكمة الجنائية الدولية تتوقف على مصداقيتها بصفتها مؤسسة غير سياسية. وأي جهود لاستغلال المحكمة لأغراض سياسية يجب نبذها. وأي محاولة لإخضاع تطبيق نظام روما الأساسي لاعتبارات غير قضائية يجب مقاومتها. هناك محكمة جنائية دولية واحدة فقط. ولا يمكن مقايضة مصداقيتها لأسباب انتهازية سياسية دون تحمل العواقب.

ليس نظام روما الأساسي مجرد معاهدة دولية. فهو تجسيد لمبادئ أساسية تنص على أن أبشع الجرائم لا يمكن أن تمر بدون عقاب، وأن من حق الضحايا اللجوء إلى القانون وأن السلام والأمن يتطلبان العدالة. هذه ليست أفكاراً جديدة. إذ يمكن الرجوع إلى جذورها في أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها. ما هو جديد هو وجود مؤسسة دولية دائمة لتحقيق هذه الأهداف ألا وهي معاقبة الأفراد على جرائمهم، وإسماع صوت الضحايا، وإقامة العدل بطريقة منصفة نزيهة ومستقلة.

في السنوات التي أفضت إلى عام ١٩٩٨ لم يكن هناك قط أي يقين بأن المحكمة الجنائية الدولية ستنشأ. وتطلب إخراج نظام روما الأساسي إلى النور جهوداً حثيثة وتفانياً من الآلاف. وإذ يتراجع مؤتمر روما إلى داخل الذاكرة، يجب علينا أن نحافظ على الزخم الذي أدى إلى إنشاء المحكمة. ذلك دين في عنقنا لمن كدوا من أجل نظام روما الأساسي. ذلك دين في عنقنا لمن بعث اعتماد النظام الأساسي آمالهم في العدالة. ذلك دين في عنقنا للأجيال الحاضر والمستقبل التي أنشئت من أجلها المحكمة.